



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-59
11 فبراير 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة، اللجنة 4

البندان 3 (أ) و 6 (أ) من جدول الأعمال

شيلي

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

الفجوة الرقمية

مع أن الديناميكيات التي دخلت بها وسائط النفاذ إلى الإنترنت (ADSL؛ WAP، 2.5G في عام 2001، وWLL في عام 2001، و3G في عام 2002، وLMDS في عام 2003) إلى حياتنا تفضي إلى نشوء توقعات مرتفعة بشأن دخول شيلي بغير إبطاء إلى مجتمع المعلومات، فيجب ألا يغيب عن أذهاننا أن تلك الأدوات لن تيسر إلا لأعداد محدودة من الأسر لا غير. ولكن ماذا سيكون من أمر الأسر المتبقية التي لن يتيسر لها سبل الحصول على وسائط للنفاذ إلى الإنترنت؟ إن القضية المطروحة للبحث هي الفجوة الرقمية التي تفصل ما بين مجتمع الأفراد الميسورين ومجتمع الفقراء أو المعرضين للتضرر والمتعلقة بنفاذ الجميع إلى خدمات الاتصالات. والفجوة الرقمية تعتبر واقعاً متنامياً في شيلي، وتعتقد أكثر بفعل جغرافية البلاد.

والحكومة الشيلية على وعي تام بما لنفاذ الجميع إلى خدمات الاتصالات من تأثير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يحدث في صورة عدد من المبادرات المستهدفة للتوصل بوجه خاص إلى حلول على مستوى المجتمع تسمح بمد نطاق الوصلات إلى مئات الأسر التي لا تملك في الوقت الراهن فرصة للحاق بمجتمع المعلومات. وتضطلع وكالة الوزارة لشؤون الاتصالات في الوقت الراهن ببرنامج تجريبي في الإقليم التاسع - أرواكانيا- يركز على استحداث نموذج لنشاط الأعمال بشأن مراكز الاتصالات المجتمعية المستدامة في المواقع التي تضم ثمانية آلاف من السكان الريفيين أو أكثر والتي يمثل السكان الريفيون فيها 18% أو أكثر من مجموع السكان. وقد أقام هذا المشروع، الذي ينفذ بتمويل مشترك من مصادر أخرى، من بينها الحكومة الإقليمية، ثمانية مراكز اتصالات أخرى في الإقليم. وسيتم تنفيذ نفس نتائج البرنامج التجريبي في 86 بلدية أخرى لها نفس الخصائص باستخدام 2000 مليون دولار شيلي (ما يزيد قليلاً عن 3 ملايين من دولارات الولايات المتحدة) من أموال الدعم خلال عام 2002 تم رصدتها في الميزانية العامة، وذلك من خلال صندوق تنمية الاتصالات¹ وفي نفس الوقت، يجري وضع برنامج تجريبي ثان لتوفير النفاذ إلى الاتصالات في المجتمعات المحلية الأخرى في الإقليم، من أجل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مناطق الحكم المحلي المتبقية البالغ عددها 251 وإلى المجتمعات المحلية الريفية الأقل سكاناً والأكثر انعزالاً.

¹ غير القانون 19.723 العنوان رابعاً من قانون الاتصالات العامة، موسعاً نطاق البرامج المؤهلة للحصول على دعم، والذي كان مقصوداً فيما سبق على الهوائيات العمومية الريفية.

وتضطلع الحكومة، جنباً إلى جنب مع الأنشطة المذكورة آنفاً، ببرنامج لإعادة تدوير الحواسيب يهدف إلى إنشاء مائة مركز للاتصالات تتولى إدارتها منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمعات المحلية باستخدام حواسيب معاد تدويرها. ويتم القيام بهذا البرنامج كجزء من تحالف بين القطاعين العام والخاص تمثل فيه وكالة وزارة الاتصالات وSEGEOB ("Secretaría General de Gobierno") القطاع العام؛ بينما يمثل المجتمع المدني بواسطة المنظمات غير الحكومية والمجتمعية التي تشارك في الإدارة وخمس شركات خاصة تبرعت للبرنامج بخدمات أو سلع.

ولا بد من الإشارة بالذكر بشكل خاص إلى الجهود التي تبذلها وزارة التعليم التي وفرت من خلال شبكة "Enlaces" التابعة لها توصيلاً بالإنترنت لأكثر من ألف مدرسة بحيث يتاح استخدامها في المرحلة الأولى في أيام السبت. ومن المبادرات الأخرى ما قامت به إدارة المكتبات والأرشيف والمتاحف (Dibam)، التي تستثمر 8 ملايين من دولارات الولايات المتحدة لتحويل 336 مكتبة تابعة للحكومات المحلية إلى مراكز للاتصالات، بدعم مالي من منشأة ميلندا وبيل جيتس. وتخطط سيركوتيك، مع التركيز على قطاعات بعينها، لتنفيذ مائة مركز للاتصالات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدار السنوات الأربع المقبلة.

وقد أفضى عدد وتنوع مبادرات مراكز الاتصالات التي يجري تنفيذها مؤخراً إلى إصدار توجيه رئاسي، ينص على وضع " سياسة مراكز الاتصالات الوطنية"، ويؤكد على الحاجة إلى تنسيق الجهود التي تبذلها مختلف الكيانات المنخرطة في النشاط؛ ويحدد المؤشرات الأساسية لمراكز الاتصالات؛ ويدعو إلى القيام بمسح لمراكز الاتصالات والاحتفاظ به؛ ويعمل على تشجيع وتنمية المشاركة العامة في كافة مراكز الاتصالات؛ ويسعى إلى تجنب الإفراط في الاستثمارات وتقليل مخاطر المشاريع غير القابلة للاستدامة. وقد أعطى التوجيه قوة وحيوية لمجلس تنسيق مراكز المعلومات الوطنية الذي يعمل على تركيز الغالبية العظمى من المبادرات، والذي يتمثل هدفه في تنفيذ التوجيه الرئاسي.

وإذا أخذنا في الاعتبار فترة التنفيذ المتطاولة للحلول التي تنطوي عليها مراكز الاتصالات المجتمعية، والتي تعتبر ضرورية لكفالة إثارة اهتمام السكان المستهدفين بتكنولوجيات المعلومات المقدمة لهم ومواءمتها مع طريقة حياتهم اليومية واستخدامهم لها في هذا الشأن، فإن مراكز الاتصالات المذكورة آنفاً، هي وغيرها من المراكز، تنبئ بمستقبل مبشر بالنسبة لعام 2002 وما بعده.

ورغمًا عن ذلك، ينبغي التشديد على أن وسائط التوصيل تعتبر أحد العناصر التي تمكن من إدماج بلدان مثل شيلي في مجتمع المعلومات. ويتمثل أحد عناصر الاستكمال الضرورية لوسائط النفاذ في المحتوى، وهو العنصر الذي كان مفقوداً في الأغلب في المناقشات التي جرت في هذا الميدان، حتى على الرغم من أنه العنصر الحافز الرئيسي للسكان المحليين للنفاذ إلى مجتمع المعلومات. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن 78% من جميع مواقع الويب تستخدم اللغة الإنجليزية، علاوة على 96% من مواقع التجارة الإلكترونية. وفي نفس الوقت، فإن أكثر من 50% من مستخدمي الإنترنت تعتبر الإنكليزية لغتهم الأم. فما الذي يحفز إذن الشيلي المتكلم بالإسبانية على التنقل ما بين صفحات الويب التي لا يفهمها؟ وكيف يمكن، بدون وجود متنقلين على شبكة الويب أن نعمل على توفير الدعم المالي لهذه المراكز التي تستوعب تكنولوجيا المعلومات؟ إن استدامة مراكز الاتصالات تتصل مباشرة باهتمام السكان المحليين بها واستخدامهم لها، علاوة على التضافر الذي تبديه المنظمات الاجتماعية المحلية.

وفي هذا السياق، تعتبر الخبرة الرائدة للإقليم التاسع مصدراً هاماً للمعلومات والتبصر في العوامل التي يرقن بها نجاح مراكز الاتصالات أو مراكز المعلومات. فأولاً، يعتبر المحتوى، كما سبق وأن ذكرنا، شيفاً أساسياً. فاحتياجات مختلف المجتمعات من المعلومات تتفاوت تبعاً للجغرافيا، والنشاط الاقتصادي، والتوزيع العمري، وغير ذلك من المتغيرات الديموغرافية. والعامل الثاني هو التدريب، وهو ما يؤثر على قدرة السكان المحليين على استخدام الحواسيب وأجهزة المسح الضوئي، وغير ذلك من المعدات. وقد أسفر التدريب، في المشاريع التي تم الاضطلاع بها حتى الحين، عن زيادة لها شأنها في استخدام الإنترنت.

ولا تعتبر الإنترنت جزءاً من عالم التكنولوجيا على وجه الحصر. فأحد الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها هو التوزيع الديمقراطي لثروة المعلومات والنفاذ إلى الثقافة والمعرفة. وسيحتاج تضييق الفجوة الرقمية إلى بنية تحتية ووسائط نفاذ و" هيكل معلومات" يجمع ما بين خلق المحتوى وتدريب الموارد البشرية كعنصرين رئيسيين.

وقد أوحى خبرات دولية مختلفة، بما فيها خبرات إسبانيا وكندا، لوكالة الوزارة لشؤون الاتصالات بالبدء في تقييم المشاريع الجديدة المتصلة بالمجتمعات الذكية، التي تسعى إلى إتقان المحتوى وزيادة عدد الخدمات المتاحة، والمصممة لتلائم مجتمعاتها المحلية بوجه خاص.

وما من شك في أن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفاوت الفرص لن تختفي، ولكنها ستضيق بسبب إدخال مراكز الاتصالات ومراكز المعلومات. فمن شأن إدخالها بوجه خاص أن يساهم في تحسين الاتصالات وتخفيض تكلفتها، مما يحسن من الآفاق المرتقبة لفرص الاستخدام، ويوسع المجال أمام المشاركة العامة، وينمي من الملكات الخلاقة للسكان، وبناء عليه، سيدعم من التكامل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات التي أنشئت فيها.
